

محمد بن سلمان والشعور الطاغي بفائض القوة والسلطة



التغيير

يجمع مراقبون على أن إقدام محمد سلمان على اعتقال كبار أمراء المملكة يظهر أنه قد شرع في التخلص من المنافسين المحتملين ضمن سعيه لتعزيز سلطاته وحسم صراع العرش لصالحه.

ويبرز المراقبون أن الاعتقالات الحاصلة تتوافق مع أسلوب بن سلمان الاستبدادي منذ أن أصبح حاكما فعليا في عام 2017، إذ استولى على معظم المهام الإدارية اليومية للبلاد من والده وبأشهر عملية تطهير شاملة استهدفت منافسيه ومنتقديه والناشطين.

ويظهر بن سلمان بشعور طاغي بفائض القوة والسلطة، في نظام مغلق يوجب الطاعة الكاملة على الرعايا، بحيث يذهب بهذا الحكم إلى أن يفعل ما يريد، من دون كثير اكتراث بالذي قد ينجمُ بعد ذلك.

يبرز بهذا الصدد تقرير وكالة أسوشيتد برس العالمية للأنباء بأن بن سلمان، إنما أراد في حبس عمه

أحمد بن عبد العزيز (78 عاماً)، الموصوف بأنه أميرٌ قوي وذو مكانة في الأسرة، أن يعرف الجميع أن لا أحد في منجاة من أي عقوبة.

يتم ذلك والأخبار الشحيحة التي رشحت أن الأمير أحمد إنما تكلم مع بعض جلسائه منذمّراً من غير أمر في إدارة ابن أخيه الحكم، ولم يُرضه وقف الطواف والصلاة في الحرم المكيّ، ولو احترازاً من "كورونا".

يكفي أن العمّ جاء على شيءٍ كهذا، بعد امتناعه، بعض الوقت، عن بيعة محمد بن سلمان (35 عاماً) ولياً للعهد، لمّا أزيح محمد بن نايف من المنصب العتيد قبل ثلاثة أعوام ونيّف، ويكفي أن الأخير لا يأتي العسس من مجالسه بما يُرضي صاحب الشوكة الأولى في المملكة، ويكفي أن ولاء أشقاء وأبناء لهذا وذاك وغيرهما منقوص.

والبادي أن من يسيّرون الإعلام الشديد الرسمية في محيط محمد بن سلمان أرادوا أن تطول حبال الكلام الكثير، ويُزاد ويُعاد في القيل والقال، بشأن الذي جرى، وأن يثرثر من أراد أن يثرثر في الأمر، بعض الوقت، ولو جنح بعضٌ إلى كلام عن موت الملك أو احتضاره، قبل أن يُفاجأوا به يستقبل سفيرين معينين.

يظهر كل ذلك أن المملكة ليست في حالٍ يسرّ خاطر، وإنه ليس سرا، ولا قراءة في الفئان، أن قدرا غير هين من الاضطراب يحدث في الأسرة الحاكمة في هذا البلد البالغ الأهمية والحساسية، ولا بأس من تقديره اضطراباً غير مسبوق.

تعيد الأحداث الأخيرة في المملكة إلى الازدهان حلقات سابقة من مسلسل الصراع على العرش السعودي حين تمكن بن سلمان من إزاحة ابن عمه محمد بن نايف من ولاية العهد قبل نحو ثلاثة أعوام.

والاعتقالات الأخيرة وإن أخذت محنى أكثر جرأة فإنها تذكر أيضاًً بمشهد اعتقال أمراء سعوديين في المرة الأولى في فندق الريبتر كارلتون قبل أكثر من ثلاثة سنوات بتهمة الفساد والتربح.

يفسر مراقبون ما جرى باعتباره تدبير من بن سلمان للقضاء على رجلين الذين يمثلان تهديداً لتقلده المنصب الأرفع في البلاد خلفاً لوالده، فالأول هو محمد بن نايف صاحب النفوذ والصيت الواسع داخلياً وخارجياً وكان المرشح الاوفر حظاً قبل ازاحته لتقلد المنصب.

أما الثاني فهو أحمد شقيق سلمان الذي تداولت وسائل الإعلام اسمه كمرشح مقبول في أوساط العائلة المالكة لورثة العرش السعودي، وقد بدا منه سابقاً ما فهم على أنه انتقاد لسياسة المملكة الحالية.

والاعتقالات الأخيرة حسب مراقبين تكسر أيضاً مزيداً من أعراف الأسرة المالكة سيما وأنها طالت النجل الأخير المتبقي على قيد الحياة لمؤسس مملكة آل سعود أحمد بن عبد العزيز وقد تكون افتتاحاً لحلقة أخرى في مسلسل إعادة ترتيب العرش السعودي.

وضمن هذا المسلسل فإن بن سلمان يريد لوالده أن يبقى على قيد الحياة لمدة ما حتى يتخلص من كل المعارضات من العائلة الحاكمة مثل أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن نايف وغيرهم.

إذ تتحدث مصادر في الديوان الملكي أنه مؤخراً تم استدعاء أحمد بن عبد العزيز إلى الديوان الملكي من أجل التوقيع على وثيقة يقبل محمد بن سلمان ملكاً، فرفض رفضاً بات رغم كل الإغراءات التي قدمت له.

وعليه فإن بن سلمان أدرك أن الأمير أحمد سيقف عائقاً أمام وصوله للسلطة، فيما يبقى الملك سلمان مغيباً عن المشهد ولا دور حقيقي له في كل الأحداث المهمة خاصة مع تواتر التقارير عن تدهور شديد في قدراته الصحية والعقلية.

من جانب آخر فإن بن سلمان أثبت أن رجال العائلة الحاكمة جميعهم جناء ومترددون وعلى درجة عالية من الخوف وأنهم ليسوا من أهل الإقدام، وبعد اعتقال أحمد بن عبد العزيز يبدأ الأمراء والعائلة الحاكمة بالشعور بالخطر وأنهم إن لم يتحركوا فسيكون مصيرهم السجون.

وبالمحصلة فإن التطورات الحاصلة في العائلة الملطمة تظهر بوضوح حدة التصدع داخل النواة الحاكمة، في ظل سعي محمد بن سلمان لإبعاد كل الوجوه المؤثرة، في تغير قسري لنوع الحكم التاريخي التي عرفته المملكة.

إذ أن بن سلمان يرسخ بالقوة وعبر مرتزقة من القوات الأجنبية سلطته القائمة على الانفعالية والاقصائية وأنه لا يقبل شريكاً، لكنه في الوقت ذاته يكرس أعراض الشيخوخة في المملكة عبر تصدع في نواة الحكم.

